محضر جلسة اللجنة التأسيسية للجماعات العمومية والمحلية 20

محضر جلسة

تاريخ الاجتماع 23: أفريل 2012.
اجتماع :عدد 20.
جدول الأعمال :مواصلة الاستماعات.
افتتاح الجلسة :الساعة 14.

في إطار تنظيم استماعات لجنة الجماعات المحلية للخبراء ومكونات المجتمع المدني افتتح السيد رئيس اللجنة الجلسة بالترحيب بممثلين عن الجمعية التونسية لمخططي المدن وأعطاهم الكلمة للتعريف بالجمعية ونشاطها وإبراز دورها ولتقدم رؤيتها في تنظيم المدن.

وقد بين المداخل أن هذه الجمعية أحدثت سنة 1981 للنهوض بقطاع التعمير وتخطيط المدن وأهمية القراءة التي يقدمها وضعية الجهات والمدن وأن الأهداف الخصوصية للجمعية للسنوات (2011-2013) تتمثل في المساعدة الفنية للبلديات وفي المساهمة في إرساء ديمقراطية محلية ومقرات تشاركية للشأن المحلي. ولاحظ النقص الفادح لمخططي المدن المختصين والتكوين في مجال التعمير وافتقار الجمعية للموارد إلى جانب ضعف دور الجامعة الوطنية للمدن التونسية في توفير الظروف الملائمة للتعاون بين الهياكل المعنية.

وفي دراسة الربط بين موضوع الجماعات المحلية والثورة أوضح أن هذه الأخيرة طرحت المشاكل التي تحول دون أن تمثل المدن إطار عيش طيب للمتساكنيين وأساسها غياب الحوكمة الحضرية وهيمنة السياسات القطاعية وانعدام التنسيق بين الجماعات المحلية في مادة التهيئة والتنسيق بين التخطيط المجالي والتخطيط الاقتصادي والاجتماعي. فالتخطيط هو وضع تصور استشرافي للمدن يعتمد أمثلة التهيئة للمناطق الجهوية للتنمية لذلك لا بد أن يعكس التخطيط بالمدن نظرة شاملة للنقل والطرقات والمؤسسات وأن يخضع لمعايير فنية كضوابط للتخطيط: مرافق محلية، مرافق جهوية، مناطق خضراء واحترام الضوابط للخصوصيات بالجهات.

وقدم المداخل قراءة في الوضعية القانونية والواقعية للمدن والجهات ولتقييم الوضع الراهن، أعتبر أن الوضعية كارثية ولابد من مراجعة النصوص التي تحكم التخطيط واللامركزية فالفترة الانتقالية تشهد تضاعف المشاكل. فالإصلاح اللامركزية يتطلب وقتا لذلك لا بد من تدخل في مستوى الفترة الانتقالية بتأطير المدن ومعالجة ظاهرة البناء الفوضوي الذي ما فتأت تتفاقم بالقضاء على أسبابها فتفشي السكن العشوائي شملت أحياء ومدنا بأكملها وهي نتيجة لعدة أشكال من المخالفات وتوخي المرحلية في معالجة المشاكل. واقترح بهذا الخصوص حلا بتبني سياسة السكن الاجتماعي ومراجعة نظامها القانونية فيتماشى مع كل الفئات الاجتماعية والإحاطة بالبرامج الجهوية للتنمية قصد الرفع من نسبة انجاز برامج التنمية الجهوية ودعم النيابات الخصوصية ومساعدتها على التحكم في مجالها العمراني والتسريع بإيجاد توازن بالبلديات التي تشكو نياباتها تعذر فاعليتها ولا بد من إجراءات أولية معيشية تهم الصحة والتطهير والنظافة من أجل الوقاية من الأمراض.

من الناحية القانونية الدستور السابق يتضمن فصلا وحيدا يتعلق بالجماعات المحلية وهو ما يعكس منظومة مؤسساتية وتشريعية محدودة فتركيبة المجالس الجهوية هي محل نقد حيث يهيمن عليها الوالي وهو ما يطرح تغييب مبدأ الانتخاب في النص الدستوري لذلك لا بد من اعتماد اللامركزية على

أسس جديدة تكرس الديمقراطية المحلية والانتخاب وآليات تشريك المواطن وباعتبارها ركيزة أساسية لنظم الحكم في الدستور بوضع الأسس الدستورية لعلاقة الجماعات المحلية بالسلطة المركزية بتحديد طبيعة العلاقة بين السلط اللامركزية واللامحورية والرقابة الإدارية المعتدلة مع المحافظة على دور تعديلي للدولة بين بلديات فقيرة وغنية بضمان حرية الجماعات المحلية في التخطيط التنموي وفي إرساء علاقات مع جماعات محلية في الخارج واعتماد مبدأ التكافل بين الجهات.
كما اعتبر أن تعميم الجماعات المحلية على كامل التراب الوطني هو أساسي لتحقيق العدالة المجالية والبدأ بالتأسيس لتعميم البلديات وليس التعميم المباشر حيث لاحظ المداخل أن مناطق ريفية تتوفر فيها كل مقومات وجود الجماعة المحلية لكن في المقابل توجد مناطق ريفية لا تتوفر فيها مقومات تأسيس الجماعة المحلية هي بلديات فعلية لذلك لا بد من النقل التدريجي للصلاحيات وللموارد.
وفي تصور الجهة للتخطيط بالمدن الذي يلبي بالأهداف الموجودة لا بد للدولة أن تسعى لتحقيق الحق في المدينة le droit à la ville في تصور المدن المستقبلية الذي يتجاوز مجرد تغيير في أحكام مجلة التهيئة الترابية والتعمير ليتطلب تطوير العقليات ووضع آليات فعلية لتشريك السكان في الحياة العامة.
كما توصي الجمعية بتحسين أمثلة التهيئة ومراعاة خصوصيات المدن العتيقة والحديثة.
تم ضبط موعد لاحق لانعقاد اللجنة ليوم الثلاثاء 24 أفريل 2012.

رفعت اللجنة أعمالها على الساعة 14.